الموقف التركي من حربي غزة 2012 - 2014 *

د. سامي محمد الأخرس **

* تاريخ التسليم: 8/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 27/ 12/ 2014م.
** موظف سلطة فلسطينية/ غزة.

ملخص:

جاءت الدراسة كقراءة معمقة تحليلية للسياسات، والمواقف التركية من حربي عام 2012، 2014، الّتي شنتهما «إسرائيل» ضد قطاع غزة، دون أي أهداف معلنة، بالرغم من أن القارئ لهذين الحربين، ومواقف القوى الإقليمية العربية يدرك أن الهدف الأساسي والرئيسي هو ترويض المقاومة، وترويض غزة الّتي تعتبر حجر العثرة في تمرير أي مشاريع سياسية، تتساوق وتتناسب مع نتائج الحراكات ومفارزها، وأن الأحداث والمتواليات السياسية، والهزات العنيفة الّتي شهدتها المنطقة أثرت وبشكل فاعل على كلُّ المواقف الإقليمية، ومنها الموقف التركي، الذي بدأ يتصاعد شيئًا فشيئًا منذ فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002، وانحيازه للقضية الفلسطينية على حساب علاقاته مع «إسرائيل»، كمدخل للمشرق العربي بعدما أغلق بوجه أبواب الغرب. هذه السياسات للحكومة التركية استمرت في الحفاظ على المنهجية نفسها، والنهج في حربي عام 2012، 2014، وإن شهدت سكوتًا وتراجعًا في حرب عام 2014، نتيجة الأزمة السورية التي حيّدت النّظام السوري وحزب الله. وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، أهمها: أن الظاهرة التحولية التركية في المواقف والسياسات نحو القضية الفلسطينية، هي ظاهرة صوتية على المستوى السياسي مدعمة بمساعدات إنسانية، وتحركات شعبية للوقوف مع الشعب الفلسطيني. وأن الحراكات العربية والمتغيرات في المنطقة، وة وبخاصة في سوريا، ومن ثم الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسي، أثر على المواقف والسياسات التركية، وجعلها تقف لإعادة حساباتها الاندفاعية في المنطقة خشية من التأثر داخليًا مع تصاعد لهجة القوى المعارضة التركية في الشارع التركي. واستكفاء تركيا بلعب دور الوسيط فقط، دون الاندفاع لخسارة الطرف الإسرائيلي والّتي الذي ترتبط معه باتفاقيات سياسية، واقتصادية، وثقافية، وعسكرية. وضعف الموقف التركي، ومحور الممانعة من خلال تراجع الموقف الإيراني وضعفه، وتراجع سوريا وحزب الله.

Turkey's positionregarding both 2012 and 2014 wars on Gaza

Abstract:

The study came as a result of profound analytical reading of the Turkish policies and attitudes regarding the wars in 2012, 2014 attacks by "Israel" against Gaza Strip, despite the fact of non- declared goals, and the positions of the Arab regional powers realize that the basic and main aim is to tame the resistance, and tame Gaza Strip which is considered an an obstacle in passing any political projects consistent and with the results of the currentArab movements , and political events and sequences of violent tremors in the region significantly affected all regional positions, including the Turkish position, which was slowly escalated since the victory of the Justice and Development Party in 2002 and thehis bias tothe Palestinian question on its relations with "Israel", as an access card to the middle east after West closingtheir doors to Turkey. generally speaking. These policies of the Turkish government continues to maintain the same methodology and approach in the wars in 2012. 2014, but this position has witnessed decline in the 2014 war, as a result of the Syrian crisis, which neutralized the Syrian regime and Hezbollah.

The study found many of the most important result, the transformative phenomenon in the Turkish attitudes and policies towards the Palestinian cause, is only a Turkish show off on the political level, in addition to the humanitarian aid and popular movements to stand by the Palestinian people. The Arab movements and the changes happening in the region, particularly in Syria and the overthrow of Egyptian President Mohamed Mursi, impacted the Turkish positions and policies and made Turkey stop to recalculate its rushy positions regarding the situation in the region, fearing that this might impact the internal situation in Turkey given the mounting voice of Turkish opposition in Turkey.

Turkey merely played the role of a mediator, without the rush to tose the Israel due to the political, economical, cultural and military agreements with Israel . Moreover, the weak Turkish position, and reluctance by decline and weakness of Iran and Syria and Hezbollah

تقديم:

الجدلية الإقليمية والمحلية الفلسطينية حول الدور التركي، تشهد تجاذبًا حادًا بين القوى المتحالفة، والمتصارعة سواء في الواقعية الإقليمية، أو في التجاوب الإنقسامي في الساحة الفلسطينية، والذي يعتبر بحد ذاته تعبيرًا مصغرًا في المساحة الجيوسياسية الفلسطينية لحالة الساحة، أو البيئة العامة (الإقليمية) وانعكاساً موضوعياً للجدلية الّتي فرضت ذاتها على الهامش المتصارع في حدود السيطرة والهيمنة، والأطماع الّتي فرضت نفسها بعد احتلال العراق عام 2003، ومحورت المنطقة ضمن سياسات النفوذ الّتي تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ضمن سياسات منهجية عمدية تقود المنطقة من مرحلة لأخرى، ومن واقع استراتيجي منهجي يعتمد على التكتيك في التنفيذ.

في هذه الحدود الشمولية، بدأت تركيا منذ عام 2002 تخطو إلى المنطقة خطوة تلو خطوة، اعتمادًا على سياسة محدودة وواضحة مرنة، تتعامل مع الأمور مرحليًا، أو جزئيًا في دائرة أو دوائر المصالح التركية الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية الناظرة بعين الحكمة والقدرة على التعامل مع كلُّ التجليات والافرازات والتقلبات، بناءً على حساب فكرة التهيئة للطوارئ، أو المستجدات في إحداثيات المنطقة غير الثابتة، وهو ما جعل هذه المواقف أو السياسات في دائرة الجدلية، وتحت مبضع الجراح السياسي باستمرار، وخاصة وبخاصة فيما يتعلق بمواقفها المستجدة، أو الأكثر جدية نحو القضية الفلسطينية وتطوراتها، بالرغم من علاقتها الاستراتيجية مع «إسرائيل»، وحرص كلا الدولتين على الحفاظ على مستوى معين من العلاقة، والإلتقاء مهما توترت أو تأزمت هذه العلاقة، إلّا أن هناك حرصاً على عدم قطعها، أو التوقف عند نهاية الماراثون في فهم القطعية النهائية (لا يفنى الغنم ولا يموت الذئب) ، وهو ما يضع هذه الصورة السريالية ضمن حدود الجدل المستمر حول الدور التركي في المنطقة، وبخاصة بعد ما أُطلق عليه ثوّرات الرّبيع العرّبي (الحراكات العربية) ، وعلى وجه التحديد الحالة السورية والمصرية، والصدام مع إيران في الموقف من سوريا، والأزمة السورية، والتوافق المؤقت مع السياسات النظرية من جهة، واتباع السياسة المرنة مع التوجهات الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى، أي التصادم مع القوى الإقليمية متعددة المواقف، سواء مع السعودية فيما يتعلق بالموقف من حماس، وانقلاب مصر ضد الرئيس محمد مرسي، أو في صدامها مع إيران في سوريا، وكذلك موقفها من ليبيا، والتدخل الأطلسي بما أنّها عضو في هذا الحلف، وتوافقها مع قطر في العديد من المسائل، وعلى رأسها حصار غزة والمصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، وتجليات الفرز

السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في (مصر– تونس– ليبيا) .

هذه الصورة الملحمية السياسية عن السياسات التركية، انعكست على موقف كلٌّ قوة من القوى في رؤيتها، وتحالفاتها السياسية على الصعيد الفلسطيني، بالرغم ما تبديه تركيا من سياسة متوازنة في التعامل مع طرفي الصراع الفلسطيني، ومحاولتها الدؤوبة والمستمرة في التصادم مع السياسات الإسرائيلية ضد غزة وحصارها، ومواقفها المتقدمة من القضية الفلسطينية على صعيد الاعتداءات الإسرائيلية، وكذلك على صعيد الحصار الإسرائيلي لغزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006.

من هنا؛ فإننا في هذا البحث نتناول السياسات والمواقف التركية من الاعتداءات الإسرائيلية على غزة عامي 2012، 2014، ومدى تأثير هذا الدور على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وانعكاس المواقف التركية الإقليمية على تبني مواقفها وسياساتها من أطراف الصراع.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في ظلّ حالة الجدل حول الموقف التركي على الصعيد الإقليمي، الذي يمر بحالة تجاذب وصراع مستمر منذ حرب احتلال العراق عام 2002، وتصاعد وتيرته بعد اندلا ع الحراكات العرّبية، وانعكاس هذه الجدلية على مواقف القوى المتصارعة والمتنازعة فلسطينياً، وهو ما يمكن صياغته في سؤال هو: **ما مدى تأثير المواقف التركية من حربي 2012، 2014 على الصراع والانقسام الفلسطيني– الفلسطيني؟ وما مدى تأثير المواقف التركية على الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل؟**

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. لا شك أن الفلسطينيين وبخاصة في قطاع غزة، وعلى وجه التحديد قوى المقاومة الفلسطينية، يعولون على دور مؤثر وفاعل لتركيا في المعادلة الإقليمية؛ كسند لهم في التصدي لتمدد السياسات الإسرائيلية، والقوى العدائية لنهج المقاومة، وطموحاتها ليس في مجال المساعدات الإنسانية، والمواقف السياسية والتصريحات، بل في مجالات فاعلة، ومواقف مؤثرة تلجم العدوان على غزة.

2. الدور الذي تتمتع به تركيا كقوة فاعلة سياسيًا واقتصاديًا، وندًا للاحتلال من

جهة، ولقوى إقليمية تحاصر أو تشارك في حصار غزة من جهة أخرى.

3. استنهاض الحالة الشعبية التركية في رفد القضية الفلسطينية كقوةٍ لها وزنها السياسي والإعلامي المؤثر.

4. الضغط على الحكومة التركية لمزيدٍ من القطيعة مع الاحتلال وكيانه.

5. يرى فيها الفريق الآخر قوة تتساوق مع جماعة الإخوان المسلمين عامة، وحركة حماس خاصة، وأنّها نقيض للمشروع الوطني المناهض، أو المناقض للفكر والمشروع الإخواني؛ وعليه فهي بمثابة وريد لضخ الدم لقلب هذه الجماعة، ويساهم في صمودها ونجاحها، ومجابهتها لكل مشاريع مشروعات القتل لفكر الإسلام السياسي في المنطقة.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في المقام الأوّل على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لجدلية الموضوع وخصوصيته، وارتكازه على الوصف والتحليل، وكذلك منهج صناعة القرار لتوضيح كيفية القرارات وآلياتها المؤثرة والهامة، الّتي تتخذها تركيا لمواجهة الاحتلال في اعتداءاته على الفلسطينيّين، بالرغم من العلاقات الاستراتيجية مع الاحتلال، والتجاذبات الإقليمية الكبرى في فترة الحربين عامي 2012، 2014.

الخلفية التاريخية:

حمل عام 2002 قطعًا أو خطًا فاصلًا في مسيرة الجمهورية التركية (العلمانية) ، جمهورية أتاتورك، حيث قاد هذا العام حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم على حساب الأحزاب العلمانية، والمؤسسة العسكرية الحارس والذراع الأمين للجمهورية العلمانية، ومثل هزة في العرف السياسي والمفاهيمي الذي كان يؤسس على التنبؤ بمحاربة أيّ قوة إسلامية تظهر في الجمهورية العلمانية، بناء على محاربة نجم الدين أربكان الأب الروحي للحركة الإسلامية التركية وإقصائه، والتصدي والالتفات على كلُّ محاولاته في بسط نفوذه السلطوي على الجمهورية التركية، وهو ما عد حسب وجهة نظر المراقبين والمتابعين للحالة التركية، أنه درب من الخيال صمود أيّ قوة إسلامية في الحكم في ظلّ علمنة كلُّ مظاهر المجتمع التركي ومؤسساته ، وتنبؤ الجميع بأن انتصار حزب العدالة والتنمية ما هو سوى تعبير عن مزاج جماهيري، سيتم وأده من قبل مؤسسة العلمانية التركية، وذراعها الضارب (المؤسسة العسكرية) . ولكن استطاع رجب طيب أردوغان منطلقًا من سياسته البراغماتية المنفتحة، أن يخطو خطوات كبيرة في تقليم أظافر معارضيه ومحاربيه العلمانيين الأتراك،

وكذلك المؤسسة العسكرية حامية الصبغة العلمانية، من خلال السياسات السياسية والاقتصادية الّتي انتجها أنتجتها، وتقديمها بقوالب مرنة للشعب والمجتمع التركي، حتى رسخ وجوده في السلطة، ومن ثم تغيير العديد من القوانين ليتمكن من السيطرة رويدًا رويدًا على مقاليد الأمور، وحسمها لصالح حزب العدالة والتنمية.

فقد شهدت تركيا عام 2002، فوزًا ساحقًا لحزب العدالة والتنمية الذي استطاع تشكيل حكونة حكومة تركية دون رئيس الحزب الذي كان ممنوع مموعاً من ممارسة أي نشاطات سياسية، إلّا أنه شكل الحكومة برئاسة عبد الله غول، حتى رفع الحظر عن رئيس الحزب أردوغان عام 2003، بعد إجراء تعديل دستوري تم بموجبه السماح للأخير بقيادة الحكومة.[1] ومع النجاحات الّتي حققها حزب العدالة والتنمية في حقبة حكمه الأولى، استطاع أن يستحوذ على ثقة الجماهير التركية، ممّا مكنه من إعادة الفوز من جديد عام 2007، بل وانتخب عبد الله غول رئيسًا للجمهورية، أي استطاع الحزب بسط نفوذه على الحكومة ومؤسسة الرئاسة التركية.

منذ أن نجح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، شهدت السياسات التركية عامة تغيرًا ملحوظًا في نسج علاقات وتحالفات جديدة، حيث اتجهت السياسات التركية من وجهتها الأحادية نحو الغرب وأوروبا، ومحاولات مضنية للانضمام للاتحاد الأوروبي إلى التوجه نحو الشرق، وإعادة التقارب مع المنطقة العربية عامة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، بناء على نظرية «صفر مشاكل» الّتي صاغها أحمد داود أوغلو، انطلاقًا من تصغير المشاكل مع القوى الدولية والإقليمية، ومنح تركيا حرية الإعادة لصياغة تحالفات جديدة تصنع لصالح تركيا في سلّم الأولويات[2].

أدركت تركيا أن هناك مداً إسلامياً متصاعداً في المنطقة، وهو ما تناغم مع الخلفية الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية، والرغبة التركية في أن تدخل في هذه الموجة حتى لا تكون ضدها، مع ما سبق وأشرنا إليه إلى أن تركيا تبحث عن دور استراتيجي في مرحلة إعادة ترتيب الشرق الأوسط، مع إدراك تركيا أن العرب باتجاهيهما الممانع والمعتدل في حاجة إلى الدور التركي أو لتركيا، حتى لا تستفرد إيران كقوة إقليمية بالمنطقة.

أيّ أن الرغبات هنا تلاقت سواء من الاتجاه التركي الذي يبحث عن دور مميز واستراتيجي في الشرق الأوسط، بعدما أوصدت أوروبا أبوابها بوجهه، والعرب حتى لا تستفرد إيران بمنطقته، وتملي وتفرض سياساتها منفردة اعتمادًا على قوتها السياسية والعسكرية الأقوى بعد احتلال العراق عام 2003، إضافة لعوامل أخرى استخدمتها تركيا كقوة ضاغطة، ممثلة باقتصادها، ومصادر المياه الّتي تتحكم فيها، مع تغاضي الولايات

المتحدة عن التحرك التركي في المنطقة، وحاجتها لهذا الحرّاك الذي يعتبر مواجهًا للدور الإيراني المتعاظم في المنطقة بعدما جرى في أفغانستان والعراق[3].

لكي تحقق تركيا هذا الدور، وتحقق ضغطها الاستراتيجي، فإنّها حتمًا وكضرورة لا بد من وأن تطرق باب القضية الفلسطينية كمدخل رئيسي وحيوي لتثبيت أقدامها رسميًا وشعبيًا، ممّا للقضية الفلسطينية من أهمية وحساسية سواء في رسم السياسات الإقليمية ومدخلاتها، أو الوجدان العربي– الإسلامي الشعبي، بما أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب والمسلمين عامة، وأن الصراع بحدوده العليا مع «إسرائيل» هو صراع عربي– إسرائيلي، وإسلامي – صهيوني، أضف لذلك الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، رغم أن هناك من يقول أن السياسة الدولية لا تعرف الأيديولوجيات بل تعرف المصالح، إلّا أن الأيديولوجيا تكون عامل هام في بعض الحالات؛ كصياغة لنمطية ة العلاقات الدولية والتحالفية وبنائهاونوعيتها[4].

تحسنت العلاقات التركية– العربية بعد عام 2002 بشكل ملموس ومتقدم، وأصبحت السياسات التركية أكثر قسوة مع «إسرائيل»، بل ورفض رئيس الوزراء التركي أردوغان طلبًا ملحًا من السفير الإسرائيلي لمقابلته، وفي المقابل عقد اجتماع مع السفراء العرب في أنقرة، وكشف لهم عن نيتة إعادة إحياء العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي[5].

أي أن حزب العدالة والتنمية بنى سياساته وانطلاقاته صوب الشرق العربي معتمدًا على مقوماته الاقتصادية، والسياسية، وموروثه التاريخي الحضاري المرتبط بالمنطقة الّتي بسطت السلطنة العثمانية نفوذها عليه لمدة طويلة جدًا، وكذلك الدفع بتركيا بناء على القواسم المذهبية والعقائدية المشتركة مع دول المنطقة، في ظلّ تنامي المفهوم الطائفي، وتعزيز دوره في المنطقة بين هلالين (الهلال السني– الهلال الشيعي)، **حيث استهدفت تركيا من سياساتها أهداف عدة، أهمها**[6]:

1. وضع تركيا كقوة إقليمية مؤثرة، ولاعب رئيسي في صناعة السياسات الإقليمية والدولية وصياغتها في المنطقة.

2. الحد من انفراد اللاعب الإيراني واستفراده في المنطقة وحيدًا، وخلق قاعدة صراع كقوة رئيسية تتصدى للتمدد الإيراني.

3. تعزيز القدرات الاقتصادية التركية، وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وصناعاتها في المنطقة العربي، ممّا ساهم في إنعاش الاقتصاد التركي، ومنافسة المنتج التركي للمنتجات الغربية والأمريكية والصينية.

4. تعزيز الخلفية العقائدية لحزب العدالة والتنمية ذات التوجه الإسلامي، وربطها مع قوى الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وعلى وجه التحديد جماعة الإخوان المسلمين.

5. تعزيز دورها في التأثير على النزاعات الإقليمية، ولعب دور محوري فيها، بل ولجوء الولايات المتحدة لتركيا في العديد من المسائل الشائكة والعالقة في المنطقة، على قاعدة تبادل المنافع بينهما.

6. مجابهة القوى العلمانية الداخلية الّتي عسكرت المجتمع التركي، وأرهقت اقتصادها في محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية دون جدوى، وهو ما نجح فيه حزب العدالة والتنمية في نقل الاقتصاد التركي نقلة نوعية، زادت وعمقت من التفاف المجتمع التركي حول الحزب وقيادته، ومنحته الثورة في التصدي للمؤسستين العلمانية والعسكرية.

7. مجابهة القوى الأوروبية والغربية ومواجهتها على وجه التحديد فرنسا، الّتي كانت تقف حجر عثرة في طريق انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على خلفية قضية الأرمن[7].

8. التخلص من الضغط الإسرائيلي العسكري- والأمني الذي كان يعتبر شريكًا رئيسيًا لتركيا في المنطقة، ويلوح بها كورقة ضاغطة على المنطقة العربية، وبخاصة فيما يتعلق بمسائل المياه ومنابعها، ومسألة الأكراد في سوريا والعراق. بناء على ذلك؛ فإن السياسات التركية أثبتت نجاعتها، وأكدت على صوابية توجهها نحو المنطقة العربية؛ كبديل للغرب في وضع تركيا على مسار القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة العربية، وذهابها بعيدًا في الشراكة، بل والتدخل في رسم الخطوط والتوجهات السياسية لبعض الأحداث والأزمات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأصبحت قبلة، ومركزا حيويا في معادلة الصراع الإقليمي، ورسم السياسات الإقليمية وهو ما سنأتي عليه أكثر تفصيلًا في هذا البحث. وخروج تركيا من الدوائر غير الفاعلة وغير المؤثرة، إلى دولة وجهت بوصلتها إلى الاتجاه الصحيح، لتتحول إلى قوة أكثر دينامية وأكثر فاعلية، ساهمت بها سياساتها الموجهة أيدلوجيًا مع بعض التطورات الموضوعية الّتي شهدتها المنطقة، إضافة للعب دور ذكي وفاعل في الأحداث الفلسطينية، واستغلال الأزمات الفلسطينية- الإسرائيلية، والفلسطينية- الفلسطينية، مع غياب البديل العربي القادر على أخذ مكانه تركيا، خاصة وبخاصة عدم استقرار مصر كدولة مؤثرة في الحقبة الأخيرة، وكذلك في تغييب السعودية نفسها عن الفعل الذكي، والمجتهد في احتواء القوى الناهضة في المنطقة؛ كقوى الإسلام السياسي المتصارعة معها عقائديًا ومذهبيًا، وتبعيتها للسياسات الأمريكية؛ كنهج للسعودية الّتي تتمتع بقوة دينية واقتصادية تمكنها من لعب دور بديل وجامع في المنطقة.

تركيا والقضية الفلسطينية:

لم تستبعد تركيا العرب، ولم تصالحهم في ظلّ الحكومات العلمانية، بل بنت سياجاً وجداراً من العزلة حولها وحولهم، نافضة يدها من الإرث الحضاري والديني مع المنطقة، واتجهت صوب الغرب بكل المتجهات الدينية، الثقافية، القيمية، محاولة التعلق بذيل أوروبا، والبناء عليه كتركيا الأوروبية، وانتهاج سياسات الغرب والولايات المتحدة في الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي– السوفيتي، وتحولت لقوة أطلسية لها دور تقوم به، فلم تعر ظهرها الشرقي أي اهتمام، بل اعتزلته، وسارعت كذلك للاعتراف بالدولة الإسرائيلية كأول دولة إسلامية عام 1949 تقربت من «إسرائيل» بعلاقات سياسية، ودبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وثقافية متينة جدًا، فأقامت مع «إسرائيل» محوراً استراتيجياً وقف موقف العداء مع سوريا والدول العربية، إلَّا أن هذه السياسات لم تمنع تركيا من تبني المواقف، والسياسات المؤثرة، والداعمة للمحور الفلسطيني، وللقضية الفلسطينية، ولكن ضمن دائرة الاهتمام والدعم النظري المستند على مقررات الأمم المتحدة، والأسرة الدولية، حيث اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وصوتت في الأمم المتحدة لصالح قرار اعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية عام 1975، كما اعترفت بالدولة الفلسطينية الّتي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15 تشرين ثان (نوفمبر) 1988، وحولت مكاتب منظمة التحرير إلى سفارة، ودعمت حقوق الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره بناًء بناءً على مقررات الأمم المتحدة.[8]

هذه المواقف كانت تتأتى بدون فعل مؤثر وفاعل واهتمام، كوّن الجمهورية التركية أدارت ظهرها للمنطقة العربية برمتها، فلم تحتاج للقضية الفلسطينية كقضية مركزية، وأولوية لدخول المربع العربي الذي لم تحتاجه، بل تقربت لدولة «إسرائيل» وبنت جسورا متينة معها للتقرب إلى الغرب وأوروبا؛ كأولوية رئيسية في سلم أولويات السياسات التركية آنذاك، وهي تدرك الموقف الغربي من «إسرائيل»، وحيوية دور الأخيرة في منح الغرب وأوروبا صك قبول تركيا كدولة غربية أوروبية، مع نسخ هويتها الأسيوية، وخلفيتها الدينية، وهو ما لم تحقق منه تركيا أية فوائد، بل زادت عمق أزماتها السياسية والاقتصادية، وحولتها لدولة عاجزة لا تمتلك أي حق سوى دورها في الناتو وحلف الأطلسي، والذي انتهت صلاحيته مع انتهاء الحرب الباردة فعلا[9].

هذا الواقع هو ما فسر حدوث التحوّل والانحراف الحاد في ظلّ حزب العدالة والتنمية لسياساته نحو الشرق العربي بالهزة، حيث غير مسار السياسات والاهتمامات الرئيسة للسياسة التركية وتوجهاتها من الغرب إلى الشرق، وهو ما دفع أغلب المحللين والمفكرين

تصنيفه ضمن الهزات أو التقلبات، كذلك تفاجئ تفاجأ العديد بالتعمق التركي في القضية الفلسطينية، بالرغم من أنه حالة طبيعية، وضرورة حتمية لتغيير مسار هذه السياسات الّتي كانت تجد «إسرائيل» مدخلًا للغرب، فإن فلسطين هي المدخل الأساسي للشرق العربي، أي استبدال لاعب مركزي بلاعب مركزي آخر لما تقتضيه الحالة السياسية، والخطاب الذي يمكن له جذب التعاطف والقبول؛ فتركيا العلمانية استهدفت القبول العربي من خلال التقارب مع «إسرائيل»، وتركيا الأردوغانية استهدفت القبول العربي – الإسلامي، من خلال التقارب مع القضية الفلسطينية في ظلّ حزب العدالة والتنمية[10].

نوهنا باقتضاب لماهية السياسات التركية في ظلّ الجمهورية العلمانية الّتي أسست بناء على المبادئ الأتاتوركية، هذه المبادئ الّتي كانت المؤسسة العسكرية التركية الحامي لها، والّتي التي أسست على سلخ تركيا من تاريخها وماضيها، والتوجه بها صوب الحضارة والتمظهرات الغربية، حيث نهج كمال أتاتورك ما يمكن إطلاق عليه «الانقلاب المجتمعي، أي قيادة المجتمع التركي بقوة الإصرار والإرغام للقفز عن موروثه الحضاري، وقيمه ومعتقداته الدينية والمجتمعية، وهو ما تطلب أوراق جديدة، وثقافة جديدة، ولغة جديدة، تحاكي هذا الانقلاب الشمولي لبناء أجيال تستوعب وتهضم هذا الانقلاب، ممّا ترك ر آثاراً عميقة في مجتمع انتقل من قيم محدودة ورثها، إلى قيم إجبارية بأدوات إجبارية، حتى جاء حزب العدالة والتنمية ليعدل من هذه القيم وهذا الانقلاب معتمدًا على سياسة الإحياء، أي إحياء الموروثات القيمية الموؤدة في الذهنية التركية، مستبدلًا الأدوات ولكن ليس كما فعل أتاتورك بالإجبار، فبشكل شمولي عام، ولكن بخطوة خطوة لإيمانه وإدراكه لطبيعة المجتمع التركي، وتأثير المتغيرات على الشباب التركي، فتبنى النموذج الإسلامي البراغماتي تأسيسًا على تجاوز الأخطاء الّتي ارتكبها الأب الروحي نجم الدين أربكان، فقدم تلامذته طيب رجب أردوغان وعبد الله غول والمفكر داود أوغلو نهجًا أكثر مرونة، **وأكثر تحليلًا مستندين إلى بعدين هامين، هما**:

♦ أولًا: البعد الديني المعتدل المرن في الخطاب السياسي للحزب وللحكومة، وإعادة إحياء روح المعتقدات الدينية رويدًا رويدًا، وإحياء القيم المجتمعية الحضارية التركية في صور منتقاة من التشويه أو التسويد الّتي غلفت فيه خلال الفترات والعقود والمراحل السابقة، والابتعاد عن التطرف والراديكالية في طرح الأيديولوجيا، مع مزامنة ذلك في استنهاض الحالة الاقتصادية والتنمية الّتي تكمل ترسيخ أفكار ومبادئ الحزب محليًا، وتمنحه التمكين المجتمعي.

♦ ثانيًا: التقرب الشديد للقضية الفلسطينية، وتبني المواقف المدافعة عن المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني وحقوقه، وتمثيل مواقف الند مع «إسرائيل»، وهذه

الرسالة أوصلتها تركيا عبر مواقفها العلنية، وعبر خطاب الانسحاب الذي تلاه رئيس الوزراء التركي في مؤتمر دافوس عام 2009، احتجاجًا على عدم منحه فرصة كافية كما منحت للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس»، وبذلك روضت تركيا الموقف الشعبي العربي والإسلامي ترويضًا فاعلًا لصالحها، ممّا مكنها من التقارب مع الشعوب، ومن ثم الوصول إلى المنطقة الإقليمية.

أي دَعمت موقفها من خلال القضية الفلسطينية الداخلية، بما أن الشعب التركي ناصر ودعم القضية الفلسطينية، ودعمت موقفها من الشعوب العربية والإسلامية، استدراكًا بأن القضية الفلسطينية هي القضية الأهم في وجدان هذه الشعوب، وهنا ندلل على التعبير في الموقف التركي بالمقارنة بين شريحتين، لنقرأ عمق هذا التحول وهذا التغير في الموقف التركي من القضية الفلسطينية، ومدى فاعلية هذا التحول.

في 8 شباط (فبراير) 1949، أطلق نجم الدين صادق وزير الخارجية التركي تصريحًا جاء فيه: «إن دولة «إسرائيل» أصبحت حقيقة واقعة، اعترف بها أكثر من 30 دولة، وأن المندوبين العرب يتحدثون مع المندوبين الإسرائيليين، وفي هذه الظروف وجب ألَّا نغير موقفنا في عضوية لجنة الأمم المتحدة للتدقيق بشأن فلسطين، كما علينا أداء واجبنا في هذه اللجنة على ما يرام»[11].

هذا التصريح لوزير الخارجية التركي حمل في طياته اعترافًا ضمنيًا من قبل تركيا بـ «إسرائيل»، لما حمله من مسوغات قانونية وسياسية وتبريرية عبرت عن الإرادة التركية تجاه «إسرائيل»، وهي سياسة ربما انتظرت بعض الوقت حتى تستطيع استكمال مبرراتها السياسة في الإيعاز للشعب التركي المستسلم لسياسة الانفتاح الغربي كلية. أما ياسين اقطاي مساعد رئيس حزب العدالة والتنمية للشؤون الخارجية، متحدثًا في مؤتمر منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال «تواصل»، المنعقد في 23 نيسان (أبريل) 2014 في اسطنبول، فقد قال: إن مشكلة العالم هي الكيان المحتل «إسرائيل» وليس فلسطين»، مضيفًا: «أن الشعب التركي بكامله يقف إلى جانب القضية الفلسطينية»، ومؤكدًا: «أنه متوحد على دعم الشعب الفلسطيني». وهنا يتضح مسألة الحسم السياسي للتصريح المنسوب إلى ياسين أقطاي، من مسألة العلاقة المتشابكة في الوعي العالمي حول المشكلة الّتي تعصف بالشرق الأوسط والمنطقة وهي «إسرائيل» وليست فلسطين، أي أن فلسطين وشعبها هما الأصل فلا يمكن أن يكونا المشكلة، بل المشكلة هي بالكيان الذي اقتلع شعب، وهجره من وطنه، وهذا ما يوضح التحول الكبير في فهم النسيج المتشابك للموقف السياسي من الكيان، ومدى التغيير في هذا الفهم بين الحكومات التركية العلمانية، وحكومة حزب العدالة والتنمية[12].

كما أن السياسة التركية اتجهت بمتجهات ومنحنيات تعبيرية عن التوجهات الرسمية للحكومة، حيث عبرت صحيفة حريات التركية في 30 آذار (مارس) 1949، بمقالًا جاء فيه: «تقتضي مصلحة تركيا الاعتراف بـ «إسرائيل»[13]. في حين عبر أقطاي قائلًا: «عن الأمم المتحدة، إنهم نادرًا نادراً ما يتفقون، إلَّا أنهم تعاونوا واتفقوا على تأسيس دولة إسرائيل»»[14].

إذن فالمتحول الرئيسي في السياسات التركية هو التحول في صياغة المصالح التركية، والتعبير عن هذه المصالح في عملية تقاربية وفق الأيديولوجيا السياسية لكل فكر في اختيار أولوية مصالحه بين الغرب الأوروبي، وبين المشرق العربي، هو وجه الاختلاف بين السياستين التركيتين، وإن كان جمعهما المصالح التركية (فقط) ، أي أن المتجهين اختلفا في الرؤية والتوجه، ولكنهما اتفقا على قاعدة «المصلحة التركية»، مع الدقة في اختيار الأداة لكل نهج وتوجه.

وفي هذا الجزء نستعرض أهم السياسات التركية في ظلّ حكومة حزب العدالة والتنمية بولاياته الثلاث المتتالية حول المسألة الفلسطينية عامة، وغزة خاصة ليتسنى لنا بناء تحليل علمي وموضوعي للمواقف التركية العامة في هذا الشأن. «تم الاختصار حسب تعديل المحكم»

- **السياسات التركية حول المسألة الفلسطينية منذ عام 2002 حتى 2008**:

لا يمكن الاعتماد أو استخدام مفهوم «المدد القصيرة» في شرح العلاقات الاستراتيجية في المنظومة السياسية لدولة ما، مع تعقب مفهوم الجيل في تحديد ما نحن بصدده، دون صياغة الافتراضات المستندة على حركة التأرجح السياسي، الّتي لا يمكن رصدها أو استشراقها بتحديد زمني يتماثل مع متجهات التعبيرات أو المنطق التحولي (المتغير والمتبدي وفقًا لقطائع مرحلية قد تستلزم أكثر من حدودها الزمنية. [15]

فقد فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية، وشكل حكومة غير آمنة وغير مستقرة، نتاج الحالة التركية المتذبذبة بين تجربتين الديمقراطية من جهة، وحكم المؤسسة العسكرية وسيطرتها، وحالة الترقب الّتي كانت في أوجها لسلوك المؤسسة العسكرية، بما أن حزب العدالة والتنمية هو وريث حزب الرفاه المنحل بقيادة نجم الدين أربكان، وكذلك في ظلّ منع رئيس الحزب أردوغان من رئاسة الوزراء نتيجة إلقاء قصيدة شعرية، وهو ما تطلب الحذر الشديد من قادة وأركان الحزب، ومحاولة التوازن في التعامل مع مؤسسات الدولة التركية، بل جمّد حزب العدالة والتنمية أي محاولات للتغيير في بنية وهيكلة الدولة

والمجتمع، وذهب أردوغان بصحبة قرينته عام 2005 بزيارة إلى «إسرائيل»، وصفها سليفان شالوم (وزير الخارجية الإسرائيلي) بالقول: «إن هذه الزيارة تظهر واقع أن البلدين يقيمان علاقات مستقرة تكاد تكون حميمة»[16]، رغم أن هذه الزيارة جاءت بعد توتر شديد في العلاقات التركية – الإسرائيلية دام أكثر من سنة، على خلفية اغتيال الإمام أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي[17].

وهنا يتضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية اتبعت سياسة التوازن بين كلٌّ القوى الإقليمية وعلى وجه التحديد «إسرائيل» والفلسطينيّين، حيث زار عبد الله غول وزير الخارجية التركي عام 2005، مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، وصرح بعد اللقاء: بأن الأساليب الّتي تتبعها وتستخدمها «إسرائيل» ضد الشعب، والمتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأرض والراحة لها، مشددًا على أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هي الطريق الأمثل للسلام والأمن[18]. وصرح غول بأن تركيا مستعدة لبذل ما في وسعها وتقديم العون للطرفين، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، مؤكدا على أن الأمن وحده لا يجلب السلام في الشرق الأوسط، وسياسة العنف والإرهاب لن تخدم سوى الأطراف المعادية لعملية السلام[19].

هذه التصريحات تؤكد ما ذهبنا إليه سابقًا، أن التحول الذي حدث في الجمهورية التركية هو تحول من مواقف نظرية إلى مواقف عملية، أي أن تركيا جادة في البحث عن مكانة في الشرق الأوسط، وأن غرس قدمها في هذه المنطقة لن يكون إلّا عبر القضية الفلسطينية، إدراكًا منها أنّها المدخل الأوحد والمركزي الذي يؤهلها للعب دور استراتيجي وحيوي مع بعض العوامل الأخرى المساعدة مثل الشراكة الحضارية والتاريخية، وجذور السلطنة العثمانية، والاقتصاد، ومصادر المياه الّتي تمتلك تركيا منابعها، إضافة لغياب أي قوة عربية يمكن لها أن تشكل قوة إقليمية مؤثرة وعميقة بعد احتلال العراق عام 2003، وغياب مصر والسعودية عن المشهد كقوى فاعلة ومؤثرة وجامعة، وانحيازها لحلف الاعتدال العربي ومواجهة حلف الممانعة.

تركيا وغزة:

تحولت غزة لمنطقة يثار حولها الجدل والنزاع والصراع ليس على المستوى المحلي الفلسطيني فحسب، بل على المستوى الإقليمي، وأصبحت غزة هي المحور الذي يحدد يمين ويسار الموقف المتعلق بمفهومين، الأوّل: المقاومة بما أن غزة أصبحت تحت سيطرة حركة حماس بعد عام 2007 التي ترفع – ولا زالت– شعار المقاومة، وتلوح به في وجه الجميع،

مع القوى الفلسطينية الأخرى الّتي تؤمن بالمقاومة مثل حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تعتبر قوى إرهابية وفق وجهة النظر الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية. والثّاني: النظر إلى غزة ممثلة بحماس على أنها إا معطلة لمشروع السلام مع الكيان الإسرائيلي من جهة، وامتداد لمشروع الإخوان المسلمين من جهة أخرى، وعليه تم مواجهتها من قوى الاعتدال العربية وعلى رأسها مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة، والتعامل معها كمنظمة خارجة عن القانون، وهي الدوافع الّتي ساهمت في تعميق حصار غزة وحماس، وتشديد الخناق عليها عبر تجفيف مواردها المالية، ومراقبة منافذها البرية بما فيها معبر رفح المشترك مع مصر، ودعم القوى المواجهة لها الممثلة بحركة فتح، ورفض أي صياغات يمكن لها أن تتقبل حركة حماس بوجهها الحالي، واشتراط ترويضها، وهي حالة أشبه بالحالة الفلسطينية العامة بعد حرب لبنان عام 1982، حيث فتحت العواصم العربية أذرعها لمنظمة التحرير الفلسطينية بعدما تم ترويضها، وتسيسها، وإنهاكها، وتجريدها من أسلحتها، وأوراق الضغط عام 1988.

عليه؛ فإن تركيا استغلت بدهاء هذه الحالة، وهذه الأحداث لتفرض نفسها بقوة مدافعة عن غزة، وداعمة لحقوق المقاومة والشعب الفلسطيني ومطالبه من جهة أخرى، وبدأت في سياسة الهجوم والتحدي مع «إسرائيل» من جهة، ومع دول الاعتدال من جهة أخرى، أضف لهذه العوامل عاملا في غاية الأهمية، ألَّا وهو الخلفية العقائدية لحزب العدالة والتنمية الذي خرج منتصرًا في معركته الداخلية مع المؤسسة العسكرية والقوى العلمانية في تركيا.

وذهب أردوغان بعيدًا وبشكل واضح عندما أكد خلال لقائه مع المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل، إلى أن التوصل إلى سلام أو اتفاق سلام غير ممكن من دون إشراك حركة حماس كطرف أساسي في المعادلة[20]. هذا التأكيد يأتي كتعبير كيفي عن التوجهات التركية المستقبلية، وموقفها الأساسي من حركة حماس الّتي ترى فيها حليفاً، يمكن بناء عليه العديد من السياسات في الدور الاستراتيجي الذي تسعى إليه تركيا في المنطقة، كما يعبر عن قراءة عميقة للمزاج الجماهيري والشعبي الملتف حول المقاومة، وحركة حماس كممثل عن المقاومة، وهذا نقطة إلتقاء بين تركيا وإيران وإن اختلفت الأهداف بينهما[21].

جاءت الانتخابات التشريعية عام 2006 في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتضع العالم أمام حقائق جديدة ضمن المنظومة السياسية في المنطقة، بما أنّها عبرت عن نتائج مفاجئة، أي فوز حركة حماس بأغلبية مطلقة في المجلس التشريعي الفلسطيني، ليشكل العالم دوره التمثيلي بالمفاجأة، ويفرض إملاءاته واشتراكاته على القضية الفلسطينية، ويمارس ضغوطاته مستغلًا الفرصة الديمقراطية الّتي مارسها الشعب الفلسطيني باختيار

ممثليه، هذه الضغوطات لم تستهدف حماس فقط، بل استهدفت الضغط على القيادة الفلسطينية والكل الفلسطيني للتساوق والتجاوب مع رغبات «إسرائيل».

أما تركيا فقد حددت سياساتها نحو حركة حماس وفق محددات عدة تناغمت مع سياسات حزب العدالة والتنمية الساعية إلى دور إقليمي فاعل ومؤثر، الذي حددته من خلال الاستراتيجية الّتي صاغها أوغلو «صفر مشاكل»، وهذه السياسات دفعت بتركيا للاعتراف بنتائج الانتخابات الفلسطينية، وتحسن العلاقات على أثرها بدرجة كبيرة مع حركة حماس، وإسهام الخلفية الإسلامية للطرفين في تعميق هذه العلاقة، إلّا أن هذا التحسن سواء مع حركة حماس أو القضية الفلسطينية ارتبط بمحددات عدة حكمتها، وحكمت السياسة التركية، **من أهم هذه المحددات**[22]:

1. الاستجابة للرغبة الشعبية للشعب التركي في دعم القضية الفلسطينية وتأييدها، انطلاقًا من الانتماء للإسلام، والروابط التاريخية، واستقطاب شرائح واسعة من الشعب التركي في إطار تبني المواقف السياسية والإنسانية الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه.

2. التعامل مع القضية الفلسطينية كمدخل رئيسي للمنطقة العربية والشرق الأوسط، ولعب دور فاعل ومؤثر في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا.

3. المحافظة على علاقات مع المحيط العربي ضمن السقف المحدد للقضية الفلسطينية، والحفاظ على توازن في العلاقات مع قيادة السلطة الفلسطينية، وتبني المبادرة العربية، وسياسة التطبيع مع «إسرائيل».

4. جذب حركة حماس للمفهوم الإسلامي التركي، وإخراجها من عباءة الراديكالية في مواقفها ضد "إسرائيل"، وهو ما يؤكد عليه تصريح رئيس الوزراء التركي في 27 كانون ثاني (يناير) 2006، قائلًا: "إن لب الاتصالات والمبادرات يقوم على الشرح لحماس، بأن سياسة عدم الاعتراف بـ «إسرائيل» لن تكون مساعدة في عملية السلام». [23]

5. التدرج في العلاقة مع حماس بما يتوافق وقدرة حزب العدالة والتنمية على الدعم، واتخاذ المواقف السياسية المتناسبة مع الوضع الداخلي وقوته.

6. مراعاة السياسات والعلاقات الرسمية لتركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا، وعضويتها في حلف الناتو، وعدم تجاوز السقف الذي يؤدي لتوفير هذه العلاقات مع هذه القوى.

7. مراعاة العلاقات التركية – الإسرائيلية: سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، دون حدوث مواجهة مباشرة مع «إسرائيل» تضعف من الحزب داخليًا.

وعليه؛ فإن السياسات التركية تدرك أنّها تعمل إنطلاقًا من بيئة علمانية، وفي ظلّ نظام سياسي داخلي لا زالت به قوى علمانية تمتلك أوراق التأثير الداخلية، ومحيط أوروبي له أدوات ووسائل نفوذ مختلفة، تستطيع العمل على إسقاطه وإرباكه، بما أن البيئة التركية بيئة ديمقراطية تحتكم للديمقراطية، ولصناديق الاقتراع؛ لذلك فإن علاقته بحركة حماس علاقة احتكمت لمحددات ومحاذير عديدة، واشتراكات لا بد من مراعاتها والعمل وفقها، وهذا ما أكدته من خلال دعمها للعملية السلمية والسياسية، والحفاظ على توازن في العلاقات مع قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله، مع العمل على رفع سقف سياساتها ومواقفها بناء على حسابات داخلية وإقليمية ودولية معقدة.

إلَّا أن هذه المحددات والاشتراطات لم تمنع تركيا من جلب حركة حماس إلى بوتقتها، والتقرب منها، ومساعدتها، والاتصال بها مباشرة سياسيًا وإنسانيًا، بل ودَعت خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس عام 2006 لزيارة أنقرة، والدعوة لشراكة حماس في العملية السياسية، وضرورة التعامل الإيجابي مع حركة وحكومة حماس[24]. وهو ما يمكن القول بأن تركيا نجحت إلى حد بعيد في التأثير على الكثير من مواقف حركة حماس الّتي كانت تعتبر أكثر تشددًا في بعض القضايا، بل إنّها واصلت اتصالاتها ودعمها ورفدها لحكومة حماس في قطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني الداخلي عام 2007، كما أدانت وبشدة الحصار المفروض على غزة وحرب عامي 2008، 2009، وساهمت مساهمة فاعلة ومؤثرة في التخفيف من حدة الحصار المفروض على غزة وحماس، وسيرت أسطولاً بحرياً (أسطول الحرية) لرفع الحصار الذي هاجمته «إسرائيل» وسقط به تسعة قتلى أتراك في البحر، ممّا ساهم في زيادة التوتر بين تركيا و»إسرائيل»، واستغلال حزب العدالة والتنمية هذه الحادثة في تمتين مواقفه على الجبهة الداخلية، ليرفع من سقف دعمه وتأييده للقضية الفلسطينية، ومجابهة «إسرائيل» إقليميًا ودوليًا، وكذلك استغلال هذه الحادثة لفتح البوابة الإقليمية لتركيا على مصراعيها رسميًا وشعبياً.

وكما طرحنا في السياق أن تركيا استغلت هذه الحادثة في تحشيد الرأي العام المحلي والإقليمي ضد «إسرائيل»، ووصلت العلاقات درجة قصوى من التوتر والقطيعة أجبرت «إسرائيل» على الاعتذار رسميًا لتركيا، وموافقتها على شروط رئيس الوزراء التركي، وتخفيف حدة الحصار المفروض على غزة، وهو اعتراف ضمني من «اسرائيل» بأن السياسة التركية ضدها قد آتت أكلها، إلَّا أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تخرج عن محدداتها الّتي سقناها سابقًا في التعامل مع حركة حماس، بل وإنّها حافظت عليها، كما حافظت على التوازن في العلاقة مع رام الله، بل صَعدت من دعواتها بضرورة فتح قنوات رسمية تدعو إلى فتح قنوات حوار مع حماس، وضمها إلى العملية السياسية والدبلوماسية في

إيجاد حلول للقضية الفلسطينية، ودعا وزير الخارجية التركي على باباجان حركة حماس في 27 كانون الثاني (يناير) 2009، إلى انتهاج سياسة سلمية لتحقيق أغراضها بدلًا من الكفاح المسلح، بينما قال غول: نحن ندعم مبادرة السلام العربية، ونعتقد أنّها أفضل حل لمشكلات المنطقة. (25)

- **تركيا وحرب عامي 2008، 2009، وأسطول الحرية.**

قال أوغلو في مقال بمجلة فورين بوليسي (foreign policy) الأمريكية في حزيران (يونيو) 2010: «رؤيتنا للسياسة الخارجية التركية تعتمد على ثلاثة محاور، الأوّل يتعلق بدولتنا، وهو قائم على التوازن بين الأمن والحرية من أجل أن أخذ تركيا موقعها بين أقوى دول العالم، المحور الثّاني يتعلق بالإقليم من حولنا، ويقوم على التأثير القوي في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، المحور الثالث وهو المحور العالمي القائم على أن يكون لتركيا دور وكلمة في جميع القضايا العالمية من تغيير المناخ إلى القضايا السياسية المختلفة من تشيلي وحتى الفلبين». (26) من هذه العبارة يتم النظر إلى الخطوط العامة للسياسة التركية، الّتي تتلخص في أن تركيا تسعى لأن تكون قوة فاعلة ومؤثرة في كلُّ قضايا العالم سواء المؤثرة فيها مباشرة، أو غير المؤثرة، مع الأخذ بعين الاعتبار في المقام الأول مصالح الدولة التركية كركيزة وقاعدة أساسية في سياساتها الأساسية، وأنّها حسب رؤية أوغلو ليست في موقع التصادم أو حتى التناقض مع الولايات المتحدة ولا مع «إسرائيل»، بل إنّها تبحث عن أفضل الأدوار والطرق لإحلال السلام في بيئتها الإقليمية، بما في ذلك السلام العربي الإسرائيلي. (27)

وبناءً وبناءً على ما تقدم؛ فإن السياسة التركية بنيت فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية من خلال مرحلتين متداخلتين:

♦ الأوّل: منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تشرين ثان (نوفمبر) 2002 حتى العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008، حيث استمر الموقف التركي المؤيد لإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988، التي اعترفت بها تركيا، ولم يطرأ أي تغيير على هذا الموقف المعلن، والرفض لاحتلال القدس الشرقية.

♦ الثّاني: الهجوم الإسرائيلي على غزة كانون أوّل (ديسمبر) 2008 حتى تشرين ثان (نوفمبر) 2010.

تميز الموقف التركي برفض الحصار الذي فرض على قطاع غزة، ودعمه لحركة حماس، مع الحذر والحرص حيث رفض رئيس الوزراء التركي استقبال خالد مشعل في عام 2006 بشكل رسمي، بل كلف عبد الله غول بلقاء مشعل ووفد حماس بصفة حزبية

وليس رسمية، وهذا جئنا عليه توضيحًا سابقًا، ثم أصبح الموقف التركي يتصاعد تدريجيًا بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في كانون أوّل (ديسمبر) 2008، وكانون ثان (يناير) 2009، حيث وصف رئيس الوزراء التركي العدوان الإسرائيلي؛ بأنه «عدوان سافر» وأن من لم يدينوا العدوان الإسرائيلي على غزة مزدوجو معايير. [28]

كما صرح علي باباجان في رده على وزيرة الخارجية الإسرائيلي تسيفي ليفني؛ بأن أبوابنا مفتوحة: «لكن عليك أن تتحدثي عن شروط وقف إطلاق النار إذا أردت المجيء إلى تركيا».[29]

وتصاعد الموقف التركي بين رئيس الوزراء أردوغان والرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في مؤتمر دافوس بعد انتهاء العدوان في 29 كانون ثان (يناير) 2009، حيث قال أردوغان: «أشعر بالأسف أن يصفق الناس لما تقوله لأن عددًا كبيرًا من الناس قد قتلوا، وأعتقد أنه من الخطأ وغير الإنساني أن نصفق لعملية أسفرت عن مثل هذه النتائج»[30]، ثم انسحب من الجلسة احتجاجًا على عدم منحه الوقت الكافي والمساوي لبيريز. وهو ما يعتبر قمة الصعود والتصاعد في الموقف التركي، ورسالة واضحة وهامة وجهها أردوغان للشعب التركي الذي يميل مزاجه لدعم مواقف حكومته للقضية الفلسطينية، وللمنطقة والشعوب العربية والإسلامية الّتي وجدت في الموقف التركي جرأة لم يفعلها العرب من قبل، وساهم في زيادة أسهم الدولة والسياسة التركية لدى هذه الشعوب، بل وتزامنت هذه المواقف السياسية مع الدعم الإنساني اللامحدود الذي بدأت تقدمه تركيا كدولة وكمنظمات أهلية لقطاع غزة، والشعب الفلسطيني بغزة، وهو ما يؤكد أن السياسة التركية حققت أهدافها الّتي كانت رسمتها في إجلاب المنطقة إليها مع الحرص على التوازن، حيث إنّها رغم هذا التصعيد لم تقطع علاقاتها بـ «إسرائيل» وإن شابها التوتر والقطيعة المؤقتة، إلّا أنّها لم تقطع شعرة معاوية في توازنها وعلاقاتها مع «إسرائيل»، بل استمرت في علاقاتها الاقتصادية والعسكرية وإن كانت بوتيرة أخف عما سبق. « تم الاختصار حسب التحكيم».

وفي 31 آيار (مايو) 2010، اعتدت «إسرائيل» على السفينة التركية في مرمرة الّتي كانت متوجهة إلى غزة، وأدى الاعتداء إلى مقتل تسعة أتراك على ظهر السفينة، ووصف أردوغان الاعتداء في كلمته أمام البرلمان التركي قائلًا: «ضمير الإنسانية تلقى واحدًا من أشد الجروح على مر العصور»، وأنه يستحق أشكال اللعن كافة»، و»سقوطًا من الناحية الإنسانية، وتهورًا حقيرًا وإرهاب دولة». وحذر «إسرائيل» من ألّا تحاول اختبار صبر تركيا، وبالقدر الذي تعتبر صداقة تركيا غالية؛ فإن معاداتها قاسية بالقدر نفسه». [31]

وفي رد سريع على حادث الاعتداء على سفينة مرمرة، قامت تركيا بسحب سفيرها من

«إسرائيل» وطالبتها بالاعتذار، وبدأت بتحشيد سياسي وإعلامي ضد الجانب الإسرائيلي، وفي تمتين علاقتها بحماس، بل واستقبلت تركيا مجموعة من أسرى حماس المبعدين في خريف العام 2010، ومنحهم جوازات سفر تركية لتسهيل حركتهم، وهو ما يعتبر أحد أهم المؤشرات على إصرار تركيا تطوير علاقتها مع حركة حماس، بل وهددت تركيا بأنّها سترسل أسطول الحرية (2) ترافقه قوات البحرية التركية، وعبرت تركيا عن عدم رضاها على «إسرائيل»، حيث أعلن دواد أوغلو في كانون ثان (ديسمبر) 2011، أن السياسة التركية هي عزل «إسرائيل» وتركيعها في المنطقة[32]، وهنا مع هذه العبارة لنا وقفة مبسطة، حيث أن قراءتها لا تتوقف عند موقف تركيا فقط من اعتداءات «إسرائيل»، بل إنّها تنظر لها كقوة إقليمية يجب أن تحبط غرورها، وكبرياءها، وتقر بأن تركيا قوة إقليمية تضاهيها أيضًا، أيّ دلالة على أن تركيا أصبحت ترى نفسها الند لـ «إسرائيل»، وأن الغرور والعنجهية الإسرائيلية لم تعد وحيدة تمارس اللعب في الساحة وحدها كقوى لا ترى بعينها غير نفسها، وهي عبارة تعبر بعمق عن السياسات التركية الجديدة، وإدراك قوة ومكانة هذا الدور الجديد الذي لا يمكن استصغاره أو التعامل معه مثل أي قوة في المنطقة يتم الاعتداء عليه، فيأتي الرد، سنرد في المكان والزمان المناسبين.

وهذا يؤكد أن السياسة التركية حاولت أولًا أن تحجم الغرور الإسرائيلي إقليميًا ودوليًا، وإنهاء حالة الاستفراد في المنطقة الّتي تنتهجها «إسرائيل» في تصرفاتها، والثّاني: انتهاج سياسة التوازن في تحميل كلٌّ طرف جزء من المسؤولية، وبخاصة فيما يتعلق بجزئية مسؤولية حماس، وهي عبارة عن رسالة ضمنية تؤكد لحماس أن المقاومة والصدام ليس هو مدخل الحلول مع «إسرائيل» وأن الكفاح المسلح لن يجدي، ولن يحقق نتائج مرجوة في المنطقة عامة وفي القضية الفلسطينية.

بل إن تحرك رئيس الوزراء التركي كان يعتبر رسائل مباشرة إلى «إسرائيل»، حيث أعلن عن تجميد وساطته بين سوريا و«إسرائيل»، معلنًا من دمشق في 31 كانون أول (ديسمبر) 2008 بمؤتمر صحفي مع الرئيس بشار الأسد، بأن العدوان على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة. [33] وفي لقائه في كانون ثان (يناير) 2009 مع الرئيس المصري حسني مبارك، أكد على ضرورة وقف «إسرائيل» إطلاق النار مباشرة، ورفع الحصار، والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة، وطالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ، كما أوقف كلٌّ الاتصالات مع المستوى الرسمي الإسرائيلي إلى أن تعلن «إسرائيل» وقف إطلاق النار، وأكد على ضرورة منع «إسرائيل» من دخول الأمم المتحدة لرفضها قرار مجلس الأمن رقم (1860) ، الذي دعا لوقف إطلاق النار في غزة. [34]

هذه المواقف التركية والزيارات المكوكية لرئيس الوزراء التركي تحمل في طياتها رسائل إزعاج وتهديد مباشرة لـ «إسرائيل»، حيث من ضمنها أن تركيا تستطيع التحشيد الإعلامي الإقليمي والدولي ضد «إسرائيل»، وبخاصةأن أردوغان هاجم بعض القوى الأوروبية واتهمها بالكيل بمكيالين، وبعدم التحرك عند شن «إسرائيل» عدوانها على قطاع غزة بالسرعة ذاتها الّتي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول أوستيا الجنوبية، أي مباغتة «إسرائيل» بوقف الاتصالات معها، وتجميد وساطتها مع سوريا، وتأليب الموقف المصري ضدها، وبخاصة أن تسيفي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية، أعلنت الحرب على غزة من مصر خلال مؤتمرها في القاهرة، وهنا باغت أردوغان «إسرائيل» بإيحاء مباشر، أنه يمتلك مقومات ومعززات التأثير على الموقف المصري المرتبط مع «إسرائيل» بعلاقات جيدة ومتينة، كما يمتلك إحراج مجلس الأمن والقوى الغربية والتأثير عليها، وبخاصة مع سياسة التقارب والتوازن مع كلُّ الأطراف والمصداقية التركية الّتي اكتسبتها في المنطقة وفي البيئة الدولية، نظير مواقفها وسياساتها التحولية والمؤثرة؛ كلاعب يوازي ويضاهي اللاعب الإيراني الأكثر راديكالية في مواقفه من تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، ومن «إسرائيل»، وكذلك من دعمه المادي والسياسي والعسكري لقوى المقاومة اللبنانية والفلسطينية، أيّ أن الخيار التركي بديل لا بد منه، وأكثر أريحية وقبولاً من الغرب والولايات المتحدة وكذلك «إسرائيل».

- **تركيا والتحركات العربية**:

تميزت السياسة التركية منذ عام 2002 وحتى مطلع 2011 في المنطقة، بالسياسة المتوازنة الّتي انتهجت نظرية «صفر مشاكل»، حيث تقاربت هذه السياسة مع كلُّ الأطراف، بما فيها الطرف السوري الذي كان على عداء مع تركيا سابقًا حول العديد من القضايا، منها لواء الإسكندرونة، والمياه، والعلاقات التركية الإسرائيلية، إلَّا أن السياسات التركية في ظلّ حزب العدالة والتنمية تقاربت مع النّظام السوري، ولعبت دورًا في تخفيف حدة التوتر، وتجسيد فصل جديد من فصول العلاقة السورية– التركية، ليس فحسب بل كذلك مع إيران، حيث زارها رئيس الوزراء التركي على رأس وفد كبير ضم سياسيين واقتصاديين، محدثًا اختراق صمام في الجدار السني – الشيعي في المنطقة، وكذلك مع معظم الأنظمة الرسمية العربية، وأصبح لتركيا حضور هام في مشكلات المنطقة، وصياغة الحلول لها كما حدث في الأزمة اللبنانية عام 2006، وكذلك في خلق تقارب بين سوريا و«إسرائيل»، وبين الخليج العربي وحلف الناتو، وحول الأزمة العراقية، حتى أصبحت تركيا دولة عضو مراقب في جامعة الدول العربية.

وممّا ساهم في دور تركي فاعل، بعض العوامل الّتي فرضتها البيئة الإقليمية في هذه المرحلة، **والّتي تتمثل في**: [35]

أ. انهيار النّظام الاقليمي العربي والتفكك الذي أحدثه احتلال العراق عام 2003.

ب. امتلاك الدول العربية مفاتيح جيوبولتيكية هامة، ومصادر ثروات أساسية، وجغرافية سياسية لا تقل أهمية عن الأهمية الجيوبوليتكية لكل إيران وتركيا في حسم الصراعات الكونية. [36]

ت. الدور الإقليمي الإيراني، والاستثمار الإيراني في بناء تحالفات من الدول والحركات والأحزاب السياسية.

ث. أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي (الجوار) لتركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية.

ج. صورة تركيا الإيجابية عند شرائح عربية واسعة والترحيب بدورها، والحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الاستفادة منه.

ح. المواقف التركية من القضية الفلسطينية وبخاصة أحداث غزة من حصار وحرب عام 2008.

إذن فتصاعد الدور التركي في المنطقة هو نتيجة للتوافق الموضوعي بين عوامل مختلفة، داخلية وخارجية، ممّا دفع قدرات السياسة التركية لخلاصة مفادها: ضرورة اتباع سياسة مناسبة كنوع من الاستثمار الواعي والنشيط، وتجلى ذلك في المزاوجة بين البعدين الشرقي والغربي في التكوين التركي المعاصر. من هنا فإن سياسة صفر مشاكل الّتي اعتمدتها تركيا في سياساتها، لم تعد تلائم وتناسب المتغيرات والتطورات في المنطقة، كما لم تعد للسياسة الناعمة، وبدأت تركيا تنتهج تحولات ومتغيرات تقتضي البحث عن دور أعمق في المنطقة وأزماتها.

ومع انطلاقة الحراكات العرّبية أصبحت تركيا تتبنى مفهوم الإصلاح الديمقراطي، وبدأت السياسات التركية تختلف من حالة لأخرى حسب تقديراتها لطبيعة كلُّ حالة، والتحرك وفق محددات معينة، ومراحل معينة، حيث تميز الموقف التركي من هذه الحراكات بالتحرك وفق المرجعية، أو حسب الرؤية التركية للمتغيرات الّتي يمكن تمييزها بأربع مراحل مختلفة، منها: [37]

♦ مرحلة التحرك الحذر: حيث بدأت هذه المرحلة بالترحيب بالحراكات العرّبية، وخيارات الإصلاح السياسي، والحذر حيال تقديم دعم واضح وصريح خشية على مصالحها

الاقتصادية وبخاصة في ليبيا، كما وتميزت هذه المرحلة بالتردد في قبول الضغوط الدولية لتغيير النّظام.

♦ مرحلة المشاركة المترددة: أي المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا، تحت ضغط دولي متنام ومخاطر خسارة دعم الحرّاك العربي، وامتناعها عن القيام بدور فاعل في ليبيا، أما في سوريا فقد اتبعت سياسة استباقية من خلال الضغط على النّظام السوري لتقديم تنازلات.

♦ السياسة الاستباقية: بعد فوز حزب العدالة في الانتخابات التشريعية التركية عام 2011، انعكست السياسة الخارجية التركية وأصبحت أكثر نشاطًا حاولت من خلالها تركيا اتخاذ مركز الصدارة، والانتقاد القوي لـ «إسرائيل»، ومناصرة القضية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على أهمية تركيا في العالم العربي، والتقرب إلى مصر، والتصاعد في النبرة الهجومية على النّظام السوري.

♦ مرحلة المشاركة: حيث بدأت تركيا في المشاركة الفعلية والمواقف العلنية من الحراكات العرّبية، وبخاصة بعد دعمها لحزب النهضة التونسي، وتدريبها لعدد من نشطائها، ودعم حزب العدالة والحرية المصري، ومهاجمة الجيش المصري وقائده عبد الفتاح السيسي في أعقاب الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، ومشاركتها في حملة الناتو ضد ليبيا، ودعمها للحكومة المؤقتة في ليبيا، ومن ثم لعب دور فاعل في الأزمة السورية ودعم المجلس الوطني السوري، وتسهيل انتقال الأسلحة القادمة من قطر والسعودية، ودعم المجموعات المسلحة بما فيها جبهة النصرة.

وعليه؛ فإن القراءة العلمية للموقف التركي من الحراكات العرّبية، يوضح أن تركيا لم تلعب أي دور كبير في مقدمات الرّبيع العربي، إلّا إنّها ساهمت وشاركت بعد ذلك بقوة في هذه الثوّرات ودعمتها وبخاصة بعدما تأكدت أن قوى الإسلام السياسي هي المسيطرة على المشهد السياسي في المنطقة، وهو ما يمثل فرصة للالتقاء العقائدي مع حزب العدالة والتنمية، وكذلك تقديم هذه القوى كبديلة عن القوى الأكثر تطرفًا، والّتي يمكن لها استغلال مشهد الفوضى الذي عم المنطقة في أعقاب انهيار المؤسسات الفعلية لدول الحرّاك العربي، وهو وفق وجهة النظر التركية يمكن أن يتوافق ورؤية الغرب والولايات المتحدة في هذه المرحلة.

وهنا يمكن الخلوص لنتيجة هامة، أن تركيا تسعى استغلالًا للحراكات العرّبية، ودعمها لها، إلى تحقيق نتائج تصب في مصلحة استراتيجية كدولة محورية إقليمية، تكون هي أحد أهم رافعاتها اقتصادًا واستقرارًا وسياسيًا وعسكريًا، وتساهم في

إعادة تشكيل المنطقة ومشروعها في ظلّ ضعف دول الجوار الجغرافي، والدول المؤثرة كسوريا والعراق ومصر.

- **السياسات والمواقف التركية في حرب غزة 2012**

لا شك أن المواقف والسياسات التركية المتغيرة مع صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002، وبخاصة بعد الحصار الإسرائيلي على غزة، المترتب عن فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006، ورفض الغرب الاعتراف بنتائجها، وتصاعد العدوان الإسرائيلي على غزة، وتقاربها من القضية الفلسطينية، والحراكات العرّبية ودعمها المطلق لقوى الإسلام السياسي، الذي يعتبر أحد أهم إفرازات هذه الحرّاكات في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، وعقد الشعوب العربية والإسلامية الأمل على المواقف التركية، فإن الفلسطينيين ة وبخاصة حركة حماس عَولت على دور أكبر، **ومواقف أكثر حزمًا لتركيا في اتجاهين**:

♦ الأوّل: في المعادلة الإقليمية الّتي تسهم نوعًا ما في حصار غزة، والضغط على حركة حماس للتخلي عن حكم غزة، والدعوة للعمل تحت قيادة السلطة الفلسطينية ومشروعها مع «إسرائيل».

♦ الثّاني: لجم العدوان الإسرائيلي والتأثير في مواقفه العدوانية، وأن يتجاوز الدور التركي المساعدات الإنسانية، والتصريحات السياسية والمعتادة، وهذا بناء على أن:

- تركيا دولة قوية في حضورها الإقليمي السياسي والاقتصادي ويمكن أن تشكل ندًا لدولة الاحتلال. (38)

- الاتجاهات التركية الداعمة للحق الفلسطيني رسميًا وشعبيًا.

- توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية لدرجة القطيعة بعد الاعتداء على سفينة مرمرة عام 2010.

جاءت اعتداءات الاحتلال الصهيوني على غزة عام 2012، وعدوانية وقسوة هذه الضربات الّتي بدأت باغتيال قائد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس «أحمد الجعبري»، في ظلّ أزمة تشتد في سوريا وتلقي بظلالها وتبعاتها وتجلياتها على كلُّ المنطقة، بل على المستوى الدولي، وكذلك في ظلّ حالة اندفاع متهورة سياسيًا من تركيا بدعم وتدعيم قوى المعارضة السورية، وبخاصة أن هذه القوى حملت رسائل سلبية للأسرة الدولية، من خلال التطرف والمغالاة الّتي قدمتها هذه القوى الإسلامية، ممّا شكل حذراً شديداً من قبل السياسات الرسمية التركية، التي بدأت تتراجع أو تقف مكانها في

تصادمها مع الاحتلال الإسرائيلي، ولم تقدم خطوة كما تقدمت سابقًا، بل تمترست خلف مواقفها التقليدية: التنديد، والدعم الإنساني، والحفاظ على التوازن في كل ظلّ الممكن والمأمول والطموح والمعيقات، وهذا الجمود في التقدم يعود لاعتبارات عدة، وأسباب لا يمكن للسياسة التركية تجاوزها، أو التغاضي عنها، من أهمها على سبيل المثال[39]:

- طبيعة السياسات الخارجية التركية ونمطيتها، الّتي تنحو نحو التنديد والتصريحات والدعم الإنساني، دون الوصول إلى صدامات أو مواجهات مباشرة.

- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية بعد مرور عشر سنوات على حكمه تجاوز الموروث السابق في قضايا الأمن والجيش.

- عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وتحالفاتها مع الولايات المتحدة، وملف عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو ما يحده سقف تحركات تركيا.

- العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية مع الاحتلال الإسرائيلي، وهي علاقات تمكنها من القيام بدور الوسيط ولعب دور وسيط بين الأطراف في المعادلة الفلسطينية الّتي تعتبر مفتاحها للأقلمة.

- دورها الاندفاعي في سوريا، والتراجع في إمكانية انهيار النّظام السوري وانتصار المقاومة، وعليه لا تسعى لفتح ملف صدامي آخر في المنطقة[40].

إلَّا أن ذلك لم يحد من اتخاذ تركيا لبعض الخطوات في حرب غزة عام 2012، وإن كانت ليس بحجم التوقع من الفلسطينيّين، والتعويل على الدور التركي، **وتمثلت هذه الخطوات في التالي الآتي**[41]:

- إدانة العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، ودعوة الاحتلال لوقف العمليات العسكرية فورًا.

- دعوة المؤسسات الدولية والأمم المتحدة للتحقيق بوقف إطلاق النار، والتحقيق في الجرائم الّتي ارتكبتها «إسرائيل» في غزة.

- اتصال أردوغان رئيس الوزراء التركي بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وهو ذو مغزى سياسي.

- إعلان أردوغان عدم المصالحة مع "إسرائيل" في ظلّ استمرار العدوان على غزة.

- إصدار قرارات حكومية تركية لمختلف المؤسسات ببدء حملة مساعدات فورية لقطاع غزة.

- تطوير الحالة الشعبية التركية للتظاهر والاعتصام أمام السفارة الإسرائيلية.

هذه هي المواقف الّتي ترجمتها الحكومة التركية على الأرض في حرب 2012 ضد غزة، ورغم أهمية هذه المواقف وتقدمها كونها تعتبر متقدمة عن مواقف بعض الدول العربية، إلّا إنّها محصورة في ظلّ محددات وأبعاد داخلية وإقليمية، ودولية لا يمكن لتركيا تجاوزها، أي ضمن إطار ودوائر محددة، وبخاصة أن الانتخابات التركية الداخلية كانت قريبة، وهو ما سعى حزب العدالة والتنمية على الحفاظ على توازنه السياسي خشية التأثير على الموقف المحلي، واستغلال العديد من القوى الداخلية لأي مواقف اندفاعية كما استغل موقفه من سوريا.

- **السياسات التركية والمواقف من حرب 2014**:

بعد نجاح التحركات العرّبية في تونس وليبيا واليمن والإطاحة بالأنظمة الحاكمة هناك، انهارت المحاور القديمة، وبدأت تظهر ملامح أحلاف ومحاور جديدة، وبخاصة المحور الذي تبلور من تركيا، مصر، تونس، قطر، وأحيانًا ليبيا واليمن، حيث بدا هذا المحور يتخذ مواقف أقرب منها لمحور الممانعة السابق في مواقفه وتعامله مع القضية الفلسطينية، وإن تغيب عنه سوريا وإيران، في حين لم تتغير المواقف العربية الأخرى في تحفظاتها وخاصة السعودية، إلّا أن هذا المحور الجديد إنهار أو تجمد مع الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسي في 3 تموز (يوليو) 2013، وهذه الإطاحة هي ترياق الحياة لمحور الاعتدال الذي كاد أن يندثر ويسقط، إلّا أنه عاد للحياة والتمدد تحت شعار «محاربة التطرف»، وهو ما شهد تبدل المواقف من الحرب على غزة، لتتحول إلى أكثر تحفظًا وبخاصة الجزائر وموريتانيا، فكان له الأثر الفاعل على ضعف الموقف العربي من حرب غزة عام 2014 عما كان عليه الموقف التركي السابق، إلّا أنه ورغم هذا الضعف لا يمكن القول إن هناك تغييراً في المواقف والسياسات التركية، وإن كانت ليست بقوة سابقاتها، ولم تكن التحركات الشعبية التركية بزخم وقوة الحروب السابقة، وهو ما يؤكد تأثر العنفوان الاندفاعي التركي بعاملين هما[42]:

1. اندفاعه في الأزمة السورية وخشيته من تجليات أي اندفاع آخر سلبي باتجاه «إسرائيل».

2. انهيار حلفائه في مصر على وجه التحديد بعد الإطاحة بحكم الرئيس محمد مرسي، وكذلك الأحداث غير المستقرة في ليبيا، أضف إليها عداءه مع إيران على خلفية الأزمة السورية، وهو ما أضعف قوته الاندفاعية.

فتصريحات أردوغان القوية في حربي 2008، 2012، الّتي وصف فيها النهج

الإسرائيلي بأنه لا يختلف عن عقلية الزعيم الألماني الراحل أدولف هتلر، واتهامه لتل أبيب بارتكاب جرائم وحشية ممنهجة، وانتقد صمت المجتمع الدولي بسبب التراخي، لم يتسم في حرب 2014 القوة نفسها، واكتفى بالتصريحات، أي الظاهرة الصوتية «دون أي فعل دبلوماسي مؤثر»[43]، دون موقفه من المقترح القطري بإنشاء ميناء تجاري بقطاع غزة تحت إشراف دولي، والتنسيق بين الأمير تميم بن حمد ورئيس الوزراء التركي أردوغان في 16 يوليو (تموز) 2014، للنقاش بشأن غزة، أي ممّا يؤكد أن هناك حالة تنشيطية خلفية بين القوى الإقليمية وبخاصة التركي بدأت متأثرة إلى حد كبير بما يحدث من متغيرات في المنطقة، وبخاصة في مصر وفي سوريا، وإن تركيا حاولت لملمت سياساتها ومواقفها بأكثر توازن وحسابات عن السابق، ورغم ذلك إلّا أن الموقف التركي لا زال يتمتع بقوة تأثيرية ة وبخاصة على حركة حماس، حيث طالب المبعوث الأمريكي جون كيري تركيا الضغط على حركة حماس لقبول المبادرة المصرية الّتي واجهت رفضًا شديدًا في بادئ الأمر من كلٌ قوى المقاومة الفلسطينية، وكذلك من القوى الإقليمية، إلّا أن الموقف المصري الرافض لأي محاولات تغيير بموقفه ومبادرته وبدعم من السلطة الفلسطينية، والسعودية وقوى الاعتدال العربية، ومهاجمة تركيا وقطر وحماس أدى لقبول المقاومة الفلسطينية، وحركة حماس أخيرًا بالمبادرة المصرية، والتوجه إلى القاهرة للمفاوضات الّتي لم تحقق سوى هدنة مقابل هدنة فقط.

أيّ أن حرب 2014 أكدت على أن المواقف التركية السابقة تأثرت بالعوامل المناخية السياسية في المنطقة، وتقلبات الطقس السياسي غير المستقر، وانتهجت سياسة التسكين والرزانة في توجهاتها، وإن حافظت في الوقت نفسه على الظاهرة الصوتية نفسها في التصريحات دون أيّ فعل إسنادي حتى للمقاومة الفلسطينية، الّتي وجدت نفسها عارية الظهر سياسيًا وهي تواجه الآلة الصهيونية في حرب شرسة تدميرية، مع تفعيل الإعلام الموجه محليًا وإقليميًا ضد المقاومة عامة، وضد حركة حماس خاصة، وعزلها جماهيريًا وإقليميًا ودوليًا.

وعليه فإن تحركات تركيا النشطة على المستويين الرسمي والمجتمعي ردًا على حروب « إسرائيل» في قطاع غزة تؤكد أنها تسعى لتعزيز دورها الواضح بوصفها داعية السلام، والوسيط المتوازن بين أطراف الصراع، وتعتمد في تحركها، وسياساتها على نقاط عدة منها[44]:

1. أن تبحث تركيا عن حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على موقف واشنطن تجاه القضية الفلسطينية وتغييره.

2. إنشاء لجان تركية تنسق توصيل المساعدات العاجلة الشعبية إلى غزة بشكل أكثر تنظيمًا.

3. تجتهد وتسعى أنقرة في نقل مأساة غزة إلى جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بطريقة تدفع الاتحاد إلى إعادة النظر في سياساته نحو القضية الفلسطينية.

4. أن تتعاون تركيا وفرنسا وبريطانيا، وتستفيد من تجارب هذه البلدان في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، بما أن فرنسا وبريطانيا لهما تجارب تاريخية، وإستراتيجية في هذه القضية، وقضايا الشرق الأوسط.

5. أن تضع الحكومة التركية القضية الفلسطينية على جدول أعمال البرلمان، حيث أعربت جميع الكتل البرلمانية التركية عن تأييدها ودعمها للقضية الفلسطينية، واعتماد موقف رسمي موحد من شأنه الدفع بمزيدٍ من القوة إلى البيئة الدولية.

6. ينبغي على السياسيين الأتراك الاستجابة لمطالب المجتمع التركي، الذي تعتبر القضية الفلسطينية قضية حساسة في وجدانه.

7. الاستفادة من عضوية تركيا غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، واستغلال هذه المدة سنتين لوضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال الرأي العام العالمي.

8. على تركيا أن تكون أكثر استعدادية للاشتراك في إعادة إعمار غزة، من خلال تسوية شاملة ودائمة، وإنشاء مؤسسات دولية ومنظمات خيرية، وجامعات ومعاهد بحثية للمساعدة في إغاثة اللاجئين، وإعادة بناء قطاع غزة.

في الختام، فإن السياسات التركية يمكن لها أن تكون حافزاً وداعماً في خلق أرضية لتسوية شمولية للقضية الفلسطينية، وتقديم مبادرة فاعلة ومؤثرة في جمع الأطراف المتصارعة إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، بالتعاون مع بعض القوى الدولية والإقليمية في المنطقة.

استنتاجات

من خلال تناولنا للمواقف التركية منذ فوز حزب العدالة والتنمية عام 2002، والتحول في السياسات التركية نحو القضية الفلسطينية، **يمكن استنتاج العديد من النتائج الّتي يمكن إجمالها في النقاط التالية الآتية**:

1. أن الظاهرة التحولية التركية في المواقف والسياسات نحو القضية الفلسطينية، هي ظاهرة صوتية على المستوى السياسي مدعمة بمساعدات إنسانية، وتحركات شعبية

للوقوف مع الشعب الفلسطيني.

2. أن الحراكات العربية والمتغيرات في المنطقة وبخاصة في سوريا، ومن ثم الإطاحة بحكم الرئيس المصري محمد مرسي، أثر على المواقف والسياسات التركية، وجعلها تقف لإعادة حساباتها الاندفاعية في المنطقة خشية من التأثر داخليًا مع تصاعد لهجة القوى المعارضة التركية في الشارع التركي.

3. استكفاء تركيا بلعب دور الوسيط فقط، دون الاندفاع لخسارة الطرف الإسرائيلي والّتي ترتبط معه باتفاقيات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية.

4. ضعف الموقف التركي، ومحور الممانعة من خلال تراجع الموقف الإيراني وضعفه، وكذلك سوريا وحزب الله.

5. استدراك تركيا لمأزقها في الأزمة السورية، وتبنيها للمعارضة السورية، بعد انقلاب الولايات المتحدة والغرب على الدول الإسلامية في العراق وسوريا "داعش"، وتراجعها عن التحرك دبلوماسيًا بما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

6. التحول من استراتيجية "صفر مشاكل" الّتي انتهجتها تركيا إلى التدخل المتحفظ، ثم التدخل المباشر في ليبيا وسوريا، وهو ما يؤكد تحرك المواقف التركية بناء على مصالحها وارتباطاتها مع الغرب والشرق والولايات المتحدة.

7. التأثير السلبي في صعود الأمير تميم بن حمد لرأس السلطة في قطر، خلفًا لوالده حمد بن خليفة على الموقف التركي، وبخاصة مع الميول للأمير تميم في عدم التصعيد مع قوى الخليج السعودية والإمارات العربية واستعداداتها.

الهوامش:

1. شبكة النبأ (2007) : » حلف حزب العدالة والتنمية التركيَّة»؛

http:// annabaa. org/ nbanews/ 2010/ 09/ 125. htm

2. صالح، عبد الله (2007) : » تركيًّا هل تتغير قواعد اللعبة الداخليِّة»، مجلة السياسة الدولية؛ http:// www. siyassa. org. eg

3. المرجع نفسه.

4. المرجع نفسه.

5. الغول، يسري (2011): أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية– الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص108.

6. د. الأخرس، سامي (2014): السياسات الرسمية والشعبية التركية نحو القضية الفلسطينية من 2002 – 2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان، ص221.

7. د. الأخرس، سامي: المرجع السابق.

8. د. الأخرس، سامي (2014) : دور السياسات الرسمية والشعبية التركية تجاه القضية الفلسطينية من 2002 إلى 2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص175.

9. الضميري، عماد (2003) : تركيا والشرق الأوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص101.

10. كوثراني، وجيه (2010) : تمثلات الهوية لدى الأتراك العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص248.

11. معوض، جلال (1996) : العلاقات التركية – الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية، ص127.

12. المرجع السابق.

13. العزاوي، وصال (2000) : تطور التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، عمان، عدد 12، ص25.

14. عبد الرحيم، إكرام (2004) : العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، مجلة رؤية، غزة، ص31.

15. كوثراني، وجيه (2010) : مرجع سابق، ص348.

16. موقع بنك الأخبار (2005) : أردوغان يبدأ أول زيارة رسمية إلى « إسرائيل» – بهدف تحريك العلاقات عقب توتر بين الجانبين؛
http:// news- bank. net/ cached- version. aspx?id=jsc- 113773

17. ليندن شتراوس، غاليا (2010) : فرضيات جديدة في سياسات تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على « إسرائيل»؛ ترجمة: يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، رام الله، ص 24.

18. الأخرس: مرجع سبق ذكره، ص 227.

19. نفس المرجع.

20. د. الأخرس، سامي: مرجع سبق ذكره، ص 228.

21. ميرال، زيا، جوناثان، س باريس (2010) : تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، ترجمة مركز الزيتونة للدراسات وافستشارات، تشرين أول (أكتوبر) ، ص23.

22. صالح، محسن (2014) : محددات السياسات التركية تجاه حماس، الجزيرة،
http:// www. aljazeera. net/ knowledgegate/ opinions/ 2014/ 4/21/%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3

23. الحياة (2008): 28 كانون أوّل (يناير) .

24. صالح، محسن: مرجع سبق ذكره.

25. نفس المرجع.

26. مجلة فورين بوليسي (2010) : والنص المترجم عن جريدة الأخبار اللبنانية 4 حزيران (يونيو).

27. عتريسي، طلال (2010) : حلقة نقاشية عن القضية الفلسطينية عام 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات– يناير.

28. التقدير الاستراتيجي 25 (2010) : أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات

والاحتمالات، أغسطس 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

29. تركيا والقضية الفلسطينية (2010) : تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

30. رجب، الباسل (2010) : دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من –2002 2010، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي – التركي للعلوم الاجتماعية، ATCOOS2010 الثقافة ودراسات الشرق الأوسط، 10 – 12 كانون أوّل (ديسمبر) ، أنقرة، تركيا.

31. صالح، محسن: مرجع سبق ذكره.

32. السفير (2009) : 1 كنون ثان (يناير) .

33. الحياة (2009) : 18 كانون أوّل (ديسمبر) .

34. صالح، محسن: محددات السياسة التركية تجاه حماس، مرجع سبق ذكره.

35. عمر كوش: تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة.
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/20/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82- %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7

36. د. مصطفى اللباد (2011) : الأبعاد الجيبولوتيكية للحوار العربي التركي الإيراني.
http:// www. politics- ar. com/ ar/ index. php/ permalink/ 3087. html

37. ضياء أدنيس (2012) : تركيا والربيع العربي «معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 7.

38. سعيد الحاج (2014) : الموقف التركي من العدوان على غزة،

http:// hala. ps/ NewsDetails. aspx?id=18349.

39. نفس المرجع.

40. تفس المرجع.

41. شبكة الإعلام العربية (2014) : ثلاث حروب على غزة، عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة، 4 أب (أغسطس) .

42. أزوترك، كمال (2014) : غزة، حصار حرب مقاومة، وكالة الأناضول، تركيا، اسطنبول، ص119.

43. ثلاث حروب على غزة، عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة، مرجع سابق.

44. أراس، بولنت (2009) : السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات،

http:// www. aljazeera. net/ NR/ exeres/ 527D6177- 3049- 4E4C- B32F-489485629A78. htm

مراجع الدراسة

1. أزوترك، كمال (2014) : غزة، حصار حرب مقاومة، وكالة الأناضول، تركيا، اسطنبول، ص119.
2. كوثراني، وجيه (2010) : تمثلات الهوية لدى الأتراك والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3. ليندنشتراوس، غاليا (2010) : فرضيات جديدة في سياسات تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على « إسرائيل»؛ ترجمة يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، رام الله.
4. معوض، جلال (1996) : العلاقات التركية – الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مجلة شؤون عربية.
5. عبدالرحيم، إكرام (2004) : العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، مجلة رؤية، غزة.
6. د. الأخرس، سامي (2014) : دور السياسات الرسمية والشعبية التركية تجاه القضية الفلسطينية 2002 – 2008، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
7. العزاوي، وصال (2000) : تطور التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن العربي، مجلة الدراسات الشرق أوسطية، عمان، عدد 12.
8. الغول، يسري (2011) : أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية– الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
9. د. عتريسي، طلال (2010) : حلقة نقاشية عن القضية الفلسطينية عام 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يناير.
10. التقدير الاستراتيجي 25 (2010) : أسطول الحرية وكسر الحصار: التداعيات والاحتمالات، أغسطس 2010، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
11. رجب، الباسل (2010) : دور تركيا في القضية الفلسطينية في الفترة من 2002 – 2010، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي– التركي للعلوم الاجتماعية –ATCOSS –2010 »الثقافة ودراسات الشرق الأوسط"– 10 – 12 ديسمبر، 2010. أنقرة، تركيا.

12. تقرير (2010) : تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات صادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان.

13. ضياء أدنيس (2012) : تركيا والربيع العربي « معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد 7.

14. شبكة الإعلام العربية (2014) : ثلاث حروب على غزة، عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة، 4 أب (أغسطس) .

15. السفير (2009) : 1 كنون ثان (يناير) .

16. الحياة (2009) : 18 كانون أوّل (ديسمبر) .

17. الحياة (2008) : 28 كانون أوّل (يناير) .

18. مجلة فورين بوليسي (2010) : والنص المترجم عن جريدة الأخبار اللبنانية 4 يونيو (حزيرن) .

19. أراس، بولنت (2009) : السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، http:// www. aljazeera. net/ NR/ exeres/ 527D6177- 3049- 4E4C-B32F- 489485629A78. htm

20. شبكة النبأ (2007) : " حلف حزب العدالة والتنمية التركيَّة»

http:// annabaa. org/ nbanews/ 2010/ 09/ 125. htm

21. صالح، عبدالله (2007) : " تركيًّا هل تتغير قواعد اللعبة الداخليِّة»، مجلة السياسة الدولية. http:// www. siyassa. org. eg

22. مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات (2010) : الدور التركي المتصاعد وانعكاساته على القضية الفلسطينية، http:// www. alzaytouna. net/ mobile/ permalink/ 4573. html#. VFXQrDSsWbQ

23. موقع بنك الأخبار (2005) : أردوغان يبدأ أول زيارة رسمية إلى « إسرائيل» – بهدف رريك العلاقات عقب توتر بين الجانبين، http:// news- bank. net/ cached- ver-sion. aspx?id=jsc- 113773

24. صالح، محسن (2014) : محددات السياسات التركية تجاه حماس، الجزيرة،

http:// www. aljazeera. net/ knowledgegate/ opinions/ 2014/ 4/ 21/ %D9%85 %D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A7%D8%AA-

25. عمر كوش: تنامي الدور التركي في الشرق الأوسط، موقع الجزيرة.

http:// www. aljazeera. net/ knowledgegate/ opinions/ 2010/ 5/ 20/ %D8%AA%D9%8

26. د. مصطفى اللباد (2011) : الأبعاد الجيبولوتيكية للحوار العربي التركي الإيراني.
http:// www. politics- ar. com/ ar/ index. php/ permalink/ 3087. html

27. سعيد الحاج (2014) : الموقف التركي من العدوان على غزة،
http:// hala. ps/ NewsDetails. aspx?id=18349.